الحراك الديمغرافي للاجئين السوريين خيار أم إجبار ؟

د. محمود سمايلي– جامعة فرحات عباس سطيف– الجزائر

مقدمة

يوصف الحراك الديمغرافي المستمر للاجئين السوريين نحو مختلف مناطق العالم نتيجة الحرب التي تجتاح هذا البلد بأكبر حراك سكاني يشهده العالم في مطلع القرن الحالي، فمن أصل 50 مليون مُهجّر، و16 مليون لاجئ في العالم يوجد أكثر من 7 ملايين نازح سوري منهم حوالي 4 ملايين لاجئ منذ بدأ الحرب السورية سنة 2011، معظمهم موجودون في تركيا والأردن ولبنان والعراق و الكثير منهم يعيشون في ظروف صعبة.

وأمام تمدد هذه الحرب و اشتداد القتال تغيرت وجهة هذا الحراك من الداخل إلى الخارج نحو العديد من الدول المجاورة حينها بدأت أولى موجات اللجوء خارج سورية مع بداية منتصف عام 2012 بعد انتقال الأزمة السورية إلى طور العمل المسلح، واعتماد النظام سياسات العقاب الجماعي ضد السكان في المناطق والمدن الخارجة عن سيطرته لدفعهم نحو الهجرة[1]. هذا التوافد المفاجئ و المتزايد في أعداد اللاجئين جعل قدرات الاستقبال هذه الدول تصل إلى الحد الأقصى طيلة هذه المدة، وبتبعات اقتصادية واجتماعية صعبة للغاية، دفع البعض منها إلى غلق حدودها و المطالبة باقتسام الأعباء مع المجتمع الدولي، و هو ما اضطر هؤلاء اللاجئون في الانتشار داخل مدن هذه الدول تمهيدا لتغيير وجهتم نحو أماكن أخرى.

لقد كان للتغير المفاجئ في مسار هذا الحراك نحو الوجهة الأوروبية يطرح الكثير من الأسئلة حول طبيعة هذا الحراك والعوامل التي جعلت وتيرة هذا الحراك تتسارع بهذا الشكل، و تداعياته على دول الجوار، خاصة مع تزايد موجات الوافدين من اللاجئين برا و بحرا و من كل وجهة، و هو اكسب هذه الأزمة بعدا سياسيا وأخلاقيا على الصعيد الدولي وبرزت عدة محاولات لإيجاد حلول لهذه الأزمة.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الورقة لتحاول الاجابة على السؤال المتعلق بالحراك الديمغرافي للاجئين السوريين هل هو خيار ام إجبار؟ من خلال مناقشة مفهوم الحراك الديمغرافي، و العوامل التي ادت إليه، و تداعيـاته المستقبلية على دول الجوار، و السبل الكفيلة لكبحه.

1– مفهوم الحَراك الديمغرافي

1–1– التعريف اللغوي

[1]-اللجوء إلى أوروبا يحفزّه انعدام الأمل بحل الأزمة في سورية، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، سلسلة :تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، سبتمبر2015 ، ص 01.

الحَراك: هو مظهر عام من مظاهر النشاط، وهو بذلك ضد السكون[2].

الديمغرافي : Demography لفظ يوناني الأصل مؤلف من شقين هما Demos : ويعني الشعب أو السكان، و graphs ويعني الوصف، وبهذا يصبح المعنى الحرفي الكلي لهذا المصطلح وصف السكان أو الدراسة الوصفية لهم. ويُعتقد أن آشيل غِيّار A.Guillard هو أول من استعمل هذا اللفظ وذلك في عام 1855 في كتابه «مبادئ الإحصاء البشري»، وقد عرّفها غِيّار بأنها التاريخ الطبيعي والاجتماعي للجنس البشري، فهي دراسة عددية للسكان وتحركاتهم العامة وظروفهم الطبيعية وأحوالهم المدنية وصفاتهم العقلية والأخلاقية[3].

1-2-التعريف الاصطلاحي.

ظاهرة تعبر عن انتقال الشخص أو المجموعات من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة أو خارجها، ويتم الحراك رغماً عن إرادة الشخص أو الجماعات أو بحسب رغبته بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة كالمجاعة أوالحرب أو الاضطهاد أو الجفاف والتصحر أو العمل أو أي أسباب أخرى، تدفع الشخص إلى مغادرة موقعه والتوجه إلى موقع آخر بحثا عن حاجته، حيث يحمل صفة نازح أو صفة لاجئ أو صفة مهاجر بحسب طبيعة السبب الذي دفعه إلى هذا الحراك[4].

هذا التعريف يحيلنا إلى ضرورة تناول الأشكال المختلفة لظاهرة الحَراك الديمغرافي حتى نتمكن من تحديد الفئة التي نقصدها في هذه الورقة البحثية.

2- أشكال الحَراك الديمغرافي.

2-1- الهجرة

هي حركة انتقال الأفراد أو المجموعات من رقعة جغرافية معينة إلى رقعة أخرى سواء تلك التي تتم داخل حدود الدولة أو تلك التي تتم خارج حدود الوطن، تتم عن قصد وسابق تخطيط وتكون نتيجة لصنع الطبيعة أو الإنسان، وتترتب عنها في كلا الحالتين آثاراً اجتماعية، اقتصادية، ثقافية وسياسية إلى المجتمع الجديد وتترك آثاراً واضحة على المجتمع الذي هاجرت منه المجموعات والأفراد[5].

2-2- النزوح

---

[2]- قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية:الشامل،عالم الكتب السعودية،1999، ص 198.

[3]- الموسوعة العربية، الفلسفة و علم الاجتماع و العقائد، المجلد الثالث عشر، ص 08 نظر في 2016/03/16.

http://www.arab/-ency.com

[4]

[5]- التغيرات السكانية في الجزائر، مربيعي السعيد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص215،216.

هو حركة الفرد أو المجموعة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة، ويتم النزوح رغماً عن إرادة النازح بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة كالمجاعة أو الحرب أو الجفاف والتصحر أو أي كوارث أخرى تدفع النازح إلى مغادرة موقعه والتوجه إلى موقع آخر طمعا في الخلاص من تلك الظروف[6].

2-3- اللجوء

حسب ما جاء في قانون تنظيم اللجوء رقم 45 لسنة 1974م اللاجئ هو كل شخص يترك البلد الذي ينتمي إليه بجنسيته خوفاً من الاضطهاد أو الخطر بسبب العنصر أو الدين أو عضوية جماعة اجتماعية أوسياسية أو خوفاً من العمليات الحربية أو الاعتداء الخارجي أو الاحتلال أو السيطرة الأجنبية أو الاضطرابات الداخلية، ولا يستطيع أو لا يرغب أحد بسبب ذلك الخوف من الرجوع إلى بلده، أو كان لا جنسية له ولكنه ترك البلد الذي يقيم فيه عادةً بسبب تلك الأحداث ولا يستطيع أو يرغب بسبب الخوف في العودة إليه.

ويشمل مصطلح (لاجئ) أيضاً الأطفال الذين لا يصطحبهم كبار أو الذين هم أيتام حرب أو الذين اختفى أولياء أمورهم ويوجدون خارج البلاد التي ينتمون إليها[7].

الملاحظ عند تناول أشكال الحراك الديمغرافي أن اللجوء والهجرة و النزوح، رغم أنها كلها عناصر تقع ضمن عملية الحراك الديمغرافي إلاّ أنها تختلف فيما بينها في الحقوق والواجبات. فاللجوء يختلف عن النزوح على الرغم من تشابهما في طريقة الانتقال التي تكون قسرية و مفاجئة بلا رغبة واختيار من الفرد أو الجماعة، فاللاجئون هم أشخاص عبروا حدوداً دولية إلى بلد ثان التماسا للأمان. أما الأشخاص النازحون داخلياً فقد يكونون قد هربوا لأسباب مماثلة، غير أنهم يبقون في أراضيهم وبذلك يظلون خاضعين لقوانين تلك الدولة.

وعليه فإن الفئة المعنية بالدراسة هي فئة الأفراد و الجماعات التي تحمل صفة لاجئ، و التي تركت بلدها الأصلي نتيجة العمليات الحربية و انتقلت للاستقرار في بلدا خر بحثا عن الملاذ الآمن.

3- وضعية اللاجئين السوريين في دول الجوار.

3-1- الوضع الداخلي السوري .

---

[6]- **نازحون أو لاجئون؟** عبد الفتاح خطاب، **اللواء السياسي، يومية سياسية عربية ،لبنان**،عدد 11753 ، 7جوان 2012.ص4.

[7]- حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، جوى مصطفى حساوي ، المنهل، بيروت ،2008،ص 67-75.

تعتبر الأزمة السورية واحدة من كبرى الأزمات التي شهدها العالم منذ ما يقرب من ربع قرن لا لعدد القتلى التي تخلفها هذه الحرب و فقط، و إنما لتداعياتها على الشعب السوري و دول الجوار.

انطلاقا من القراءة المتأنية لمختلف التقارير الدولية للوضع الذي أصبحت عليه سوريا بعد مرور أكثر من خمس سنوات من النزاع الدامي في هذا البلد، فعلى الرغم من التباين في حجم الأرقام و الإحصائيات المقدمة إلا أننا نجدها تتفق على نتيجة واحدة في كون الأضرار البشرية لهذه الحرب كانت هائلة و مروعة، فحسب أخر إحصائية أعلن عنها المركزي السوري للأبحاث السياسية «SCPR» في دراسة نشرتها «The Guardian» البريطانية[8] ، والذي يعتبر في نظر العديد من الأخصائيين هو الأكثر دقة مقارنة بتقارير الأمم المتحدة لكون هذه الأخيرة لم تكن إحصائياتها دقيقة، بسبب المصادر التي اعتمدت عليها في بياناتها والتي لم تكن كافية، حيث تشير هذه الدراسة إلى أن هذه الحرب تسببت في مقتل و إصابة أكثر من 11.5 % من الشعب السوري منهم 470ألف شخص قضوا في هذه الحرب، حوالي 70 ألف شخص لقوا مصرعهم جراء الجوع وعدم توفر رعاية صحية في سوريا، أما معدل الوفيات في سوريا زاد من 4.4 لكل ألف خلال 2010 إلى 10.9 في الألف في 2015 مما أدى إلى تراجع متوسط الأعمار في سوريا من 70 سنة عام 2010 إلى 55.4 سنة في 2015.

بينما على المستوى الاقتصادي يبرز التقرير إلى اختفاء شبه تام للبنية التحتية والثروات التي كانت تتمتع بها سوريا فيما سبق حيث بلغت معدلات الفقر ما يزيد عن نسبة 85٪ خلال عام 2015 فقط، فيما الاسعار في سوريا ارتفعت بنسبة 53%، و 1.8 مليون شخص فقدوا مصدر رزقهم.

وقد خلصت نتيجة الدراسة إلى أن 45 % من الشعب السوري أصبح مشرداً في داخل سوريا و في جميع دول العالم تقريبا منهم ما لا يقل عن 7.6 مليون نسمة في الداخل، بينما منهم في دول الجوار فقط فيتوقع وصول عددهم إلى 4.27 ملايين لاجئ بحلول نهاية 2015 الكثير منهم يعيشون في ظروف صعبة.

وهو ما جعل المفوض السامي لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة انطونيو غوتيرس يعبر عن هذا الوضع في إحدى بياناته : «إن هذا العدد يمثل اكبر تجمع للاجئين من صراع واحد في جيل واحد ويحتاجون إلى دعم من العالم لإنقاذهم من ظروف قاسية ويغرقون في براثن الفقر"[9]. هذه الأزمة في ظرف وجيز فاقت كل التوقعات مقارنة بالأزمات التي يعيشها بعض السكان العالم التي تشهد نفس الوضع.

[8]- تقرير حول الحرب في سوريا، محمد مراح، القبس، جريدة يومية ، الكويت، 2016/02/11. ص 08.

[9] - Crise Syrienne Opcit , p2 .

شكل رقم ( ) يوضح أزمة اللاجئين في العالم من منتصف 2013 إلى منتصف 2014.

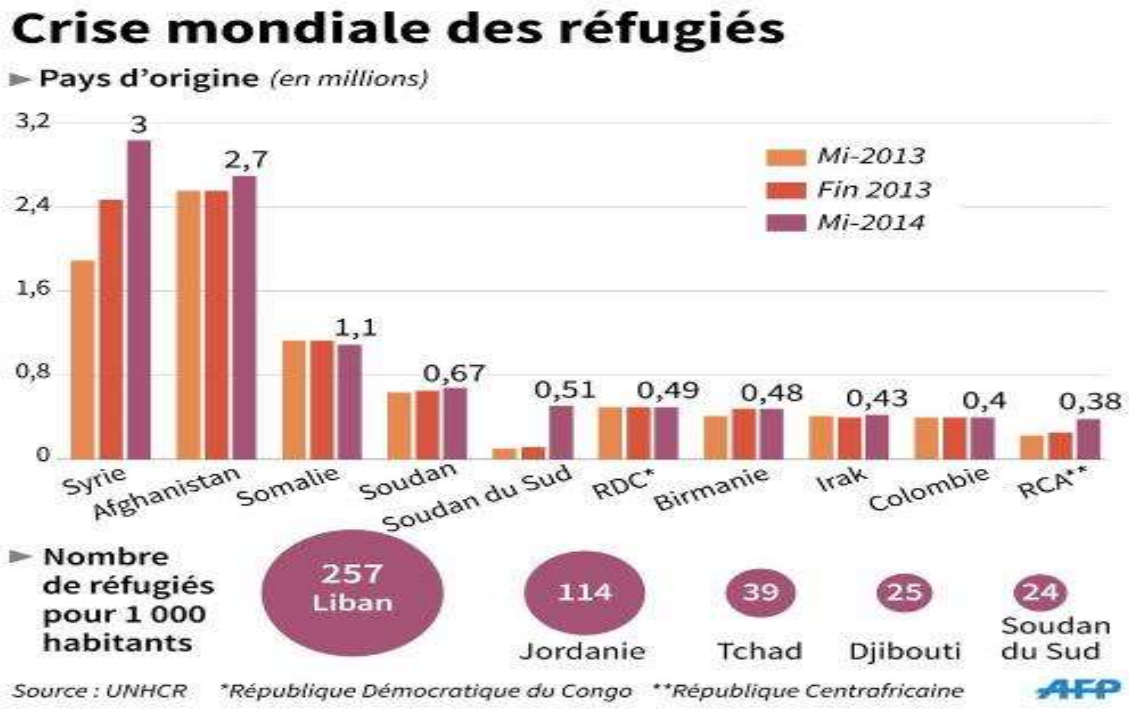

المصدر:المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين http://www.unhcr-arabic.org

3-2-أوضاع اللاجئين السوريين في دول الجوار.

عند تحليل وضع دول الجوار التي تستقبل اكبر عدد من اللاجئين السوريين، بحسب إمكانيات وخصوصيات كل دولة سنقف على تحديد أهم العوامل التي تتحكم في هذا الحراك الديمغرافي.

3-2-1-وضعية اللاجئين السوريين في تركيا .

تعد هذه الدولة الوجهة المفضلة لغالبية اللاجئين السوريين منذ اندلا ع الحرب الأهلية لطبيعة المواقف السياسية لهذا البلد المؤيد للشعب السوري و المناهض لحكومة بشار الأسد، حيث تعتبر السلطات التركية اللاجئين السوريين الذين نزحوا إليها منذ افريل 2012 على أنهم ضيوف في البداية، وبعد هذا التاريخ تم اتخاذ قرار بتاريخ 30 مارس 2013 والذي يتعلق بوضع السوريين بتركيا، نص على قبولهم بهدف طلب اللجوء الجماعي. ومنحهم حق اللجوء السياسي والحماية المؤقتة[10]. إلى جانب الوضع الاقتصادي المريح لهذا البلد والذي يشبه إلى حد ما الوضع التي كانت عليه سوريا قبل الحرب، و هو ما يمكن من توفير

[10] - Ibid, p03

ظروف أفضل ومناسبة لهؤلاء النازحين ثم أنها تعتبر منفذ نحو دول الاتحاد الأوروبي. فبحسب إحصائية رسمية لوزارة الخارجية التركية فان عدد اللاجئين في تركيا قد بلغ أكثر من 2.9 مليون لاجئ سوري مارس 2016 جعلت تركيا البلد الأول في العالم المستضيف للاجئين. أي أن تركيا لوحدها تستضيف الآن 45% من مجموع اللاجئين السوريين في المنطقة[11].

ولإيواء هؤلاء اللاجئين تم تجهيز 25مخيما تستقبل نحو ألف شخص، و هي تمتاز بالمستوى الجيد من حيث التنظيم وتوفر النواحي الصحية والاجتماعية والأمنية وتنظيم المساحات بها، وكذلك من حيث توفر الإمكانيات التعليمية وغيرها مقارنة بالمخيمات في الدول الأخرى بتكلفة قدرتها السلطات التركية بحوالي 7 ملايير اورو منذ بداية الأزمة. هذا التنظيم سمح لحوالي 65 ألف طالب ابتداء من فيفري 2014 في الالتحاق بالمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية. لكن بالرغم من الشروط الإيجابية المتوفرة في تلك المخيمات فإن هناك أعداداً كبيرة من اللاجئين الذين فضلوا العيش خارج المخيمات جعل عملية تسجيلهم ومساعدتهم صعبة، الأمر الذي حرمهم من الاستفادة من الخدمات خاصة الصحية والتعليمية، حيث تشير الإحصائيات أن حوالي 400 ألف طفل لا يلتحقون بالمدارس نتيجة هذا الوضع[12].

هذا الحراك الديمغرافي نحو المدن التركية حسب العديد من الملاحظين الذي يضاف إلى أعداد اللاجئين العراقيين و الإيرانيين و الأفغان و الصوماليين ..الخ المقدر عددهم بـ 700 256 لاجئ بحسب إحصاء فيفري 2016[13]، أصبح حالة ديناميكية غير طبيعية و معقدة بحد ذاتها أدى إلى ارتفاع درجة التوتر في المناطق التي يتجمع فيها غالبية اللاجئين، بتحوله إلى عامل تأزيم يغذي الصراعات بين سكان هذه المناطق و هؤلاء اللاجئون نتيجة تمايز التركيبة العرقية و الطائفية من جهة و التنافس على عناصر الحياة (الماء، العمل ، الرزق...) من جهة أخرى، و هو ما جعل السلطات التركية تشدد من إجراءات المراقبة الأمنية و المتابعة خوفا من امتداد التوتر إلى داخل تركيا، كل هذا يعتبر في نظر المراقبين كان سببا رئيسا في تحرك اللاجئين نحو اماكن أخرى[14].

3-2-2-وضعية اللاجئين السوريين في الأردن .

[11] -Commission européenne ,aide humanitaire et protection civile, Turquie :crise des refugiés , http://ec.europa.eu/echo mars2016 consulté le 15/04/2016.p1.

[12] -Ibid.p01,02.

[13] -Ibid,p01.

[14] -Les défis, en matière de développement et de protection, que pose la crise des réfugiés syriens, Roger Zetter et Héloïse Ruaudel, La crise syrienne, déplacement et protection centre d études des refugies ,département international de développement, université d Oxford ,Grande Bretagne, septembre 2014.p11.

يعتبر الأردن من أكثر الدول ايجابية تجاه أزمة اللاجئين السوريين من بين جميع البلدان المجاورة، غير أن الوضع في الأردن لم يكن بعيد عن الحالة التي يعيشها اللاجئون في هذه البلدان، حيث تشير الإحصائيات إلى أنه بالإضافة إلى حوالي 700 ألف سوري كانوا متواجدون في الأردن قبل الأزمة و لم يعد بإمكانهم العودة، بلغ عدد اللاجئين 630 ألف لاجئ سوري مع اشتداد النزاع الدامي في هذا البلد يعيش 15% في المخيمات يتم التكفل بهم على نفقة الأمم المتحدة والدول المانحة، والنسبة المتبقية تنتشر في كافة محافظات المملكة تعتمد على إمكانياتها الخاصة ما رفع عددهم إلى حوالي 1.3 مليون شخص، 86% منهم يعيشون تحت خط الفقر البالغ 3.2 دولارات يوميًا[15] يتركز معظمهم في محافظة العاصمة و محافظات الشمال، و مع ذلك ظل الأردن وافيا لالتزاماته الإنسانية والأخلاقية والدولية في مواصلة دعم هؤلاء اللاجئين على الرغم من التكلفة الباهضة لكل لاجئ المقدرة سنويا بـ1900 دولار بالنسبة للمقيمين بالمخيمات بينما تكلفة المقيمين خارجها فتقدر بـ 980دولار [16]، ومع ذلك تشير الإحصائيات أن السلطات الأردنية قدمت خدمات كبيرة في مجال المأوى والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية فقد تم إنشاء مخيم الزعتري سنة 2012 مجهز بجميع نواحي الحياة بقدرة استقبال تصل إلى 113الف شخص[17]، و الذي أصبح بحلول سنة2015 واحد من أكثر المراكز السكانية كثافة في المنطقة و هو يوصف بأنه رابع اكبر مدينة في الأردن و ثاني اكبر مخيم في العالم[18] ، كما فتحت 98 مدرسة إضافية بنظام الفترتين لتخفيف الضغوط على حجم الفصول الدراسية 15.وبناءً على ذلك، زادت نسبة الطلاب الذين يلتحقون بالمدارس التي تعمل بنظام الفترتين من 7.6 % في العام 2009 إلى 13.4 % في العام 2014 بالرغم من الصعوبات التي اخذ يعاني منها هذا القطاع (تعطل برامج الإصلاح، الاكتظاظ ، تراجع المستوى ، إجهاد المعلمين...الخ). أما بالنسبة للخدمات الصحية فالتكفل بالنسبة للاجئين يتم في المستشفيات الحكومية لتلقي العلاج خاصة أولئك الذين أصيبوا بجروح جراء الحرب حيث ازداد عدد زيارات المرضى الخارجيين السوريين إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية من 68 في جانفي 2012 إلى 15.975 في مارس 2013 ، بينما تزايد عدد من ادخلوا المستشفيات الحكومية الأردنية أيضاً من 300 إلى 10.330 خلال تلك الفترة[19]، كما أن السلطات الأردنية تتغاضى عن عمل السوريين في بعض القطاعات غير

[15]-A Review of the Response to Syrian Refugees in Jordan Coping With The Crisis, Musa Shteiwi , Jonathan Walsh &Christin Klassen ,Center for Strategic Studies 2014, jordan ,october2014.p16.
[16] -Ibid,p50,51.
[17] -Ibid,p21.
[18] - 29
[19]- Jordan's refugees crisis , Alexandra Francis ,Carnegie Endowment for International Peace, Washington,USA,september2015.p08,09.

الرسمية على الرغم من القوانين تمنع ذلك حيث بلغ عددهم بحسب إحصائيات منظمة العمل الدولية في هذا القطاع حوالي 160 ألف سوري معظمهم في وظائف البناء و الزراعة والخدمات[20].

غير أن الأردن و في ظل تراجع المساعدات الدولية ونتيجة للوضع الاقتصادي الهش الذي يعيشه بدا عاجزا في التكفل بكل حاجيات هؤلاء اللاجئين. وبحسب الدراسة التي أجراها مركز دراسات اللاجئين لجامعة أكسفورد أنه نتيجة لانخفاض المساعدات الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي، العديد من العائلات السورية المهجرة أصبحت تتجه نحو التسول و الكسب غير المشروع (عمالة الأطفال،النشاط غير رسمي...)[21].

في ظل هذه الظروف و نتيجة لتزايد حدة التنافس على فرص العمل والأراضي والمياه والسكن والطاقة، أصبح الحكومة الأردنية غير قادرة على مجابهة و التعامل مع الأعداد الهائلة من اللاجئين والحفاظ على دعمها لهم. وخوفا من أن يؤدي هذا الوضع في نشوب توترات بين السلطات الأردنية و اللاجئين، خاصة في ظل تنامي مؤشرات اقتصادية و اجتماعية و أمنية تهدد استقراره الداخلي، اضطرت إلى تقييد تنقل هؤلاء اللاجئين بطرح عملية تحقق خاصة باللاجئين الحضريين أطلقتها السلطات في فبراير/شباط بهدف ضمان حصول جميع السوريين المقيمين خارج المخيمات على مستند هوية جديد للاستفادة من الخدمات[22].

3-2-3-وضعية اللاجئين السوريين في لبنان.

يستقبل لبنان نحو 1.1 مليون لاجئ سوري يضاف إليهم 400 ألف لاجئ فلسطيني وهو ما يمثل أكثر من 25% من عدد سكان هذا البلد بمعدل 11 ألف مسجل جديد أسبوعيا [23]، وهو ما دفع بالأمين العام الأمم المتحدة في احد تصريحاته بالقول" أن العالم مدين للبنان على استقباله لأكبر عدد من اللاجئين ."

- تعداد اللاجئين السوريين و توزيعهم حول المدن اللبنانية .

[20] -Ibid, p12.

[21]- تقرير حول أسباب تحرك السوريين من الدول المجاورة إلى أوروبا، أمين عوض ،25/09/2014 http://www.unhcr-arabic.org

[22]- A Review of the Response to Syrian Refugees in Jordan Coping With The Crisis.opcit p84.

[23]-, **Exode des refugiés syriens - compte rendue de la conférence du 20juin 2014 à l'institut du monde arabe,** Ines Zebdi .**Paris 26/07/2014**. http://www.lesclesdumoyenorient.fr/consulté **le 02/04/2016**.

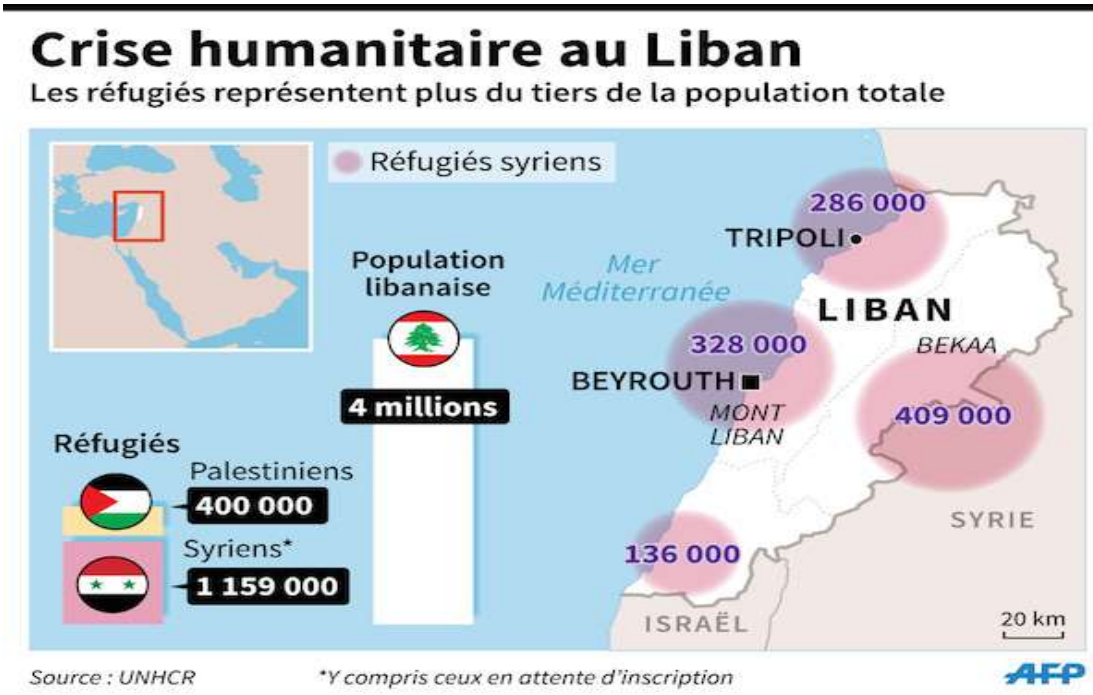

المصدر:لمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين http://www.unhcr-arabic.org

ما يميز لبنان عن باقي الدول المجاورة المستقبلة للاجئين السوريين إلى أنه تربطه بالسوريين علاقات تاريخية واجتماعية واقتصادية متينة أعداد كبيرة منهم اندمجت ضمن الأسر المضيفة، و البلد الوحيد في المنطقة الذي ما تزال حدوده مفتوحة لحد الساعة لاستقبال اللاجئين السوريين، وهو ما جعله يفتقد لمراكز رسمية للإيواء و جعل 55% من اللاجئين يعيشون في مساكن دون المستوى في صورة مرافئ مهيأة أو ملاجئ بدائية تم تهيئها من طرف بعض المنظمات الإنسانية[24]. حيث تشير الإحصائيات أن 80 % من اللاجئين يدفعون تكاليف الإيجار، ورغم ذلك عملت السلطات اللبنانية على إدماج الأطفال السوريين في المدارس الحكومية بتسجيل 40 ألف طفلا سوري سنة 2012 ، مع توقع بلوغ هذا العدد ما بين 140 ألف و 170 ألف مطلع سنة 2014 ما سيمثل 57% من إجمالي عدد تلاميذ المدارس الحكومية في لبنان[25].

مع الإشارة أيضا إلى أن السلطات تسمح للسوريين بمواصلة دراساتهم في الجامعات اللبنانية.

ونظراً لصعوبة الإقامة بهذا البلد بفعل الإجراءات القانونية المتعلقة بالإقامة، حيث ينظر القانون اللبناني إلى اللاجئين من سوريا من غير الحاملين لوثائق الدخول أو الإقامة في لبنان على أنَّهم "غير شرعي"، وهذا

[24] -Au Liban, les réfugiés provenant de Syrie sont soumis à un statut juridique limité , Dalia Aranki and Olivia Kalis, département international de développement, université d Oxford ,Grande Bretagne, septembre 2014,p 21.

[25] - Résumé analytique, Lebanon :Economic and social impact assessment of the syrian conflict , Banque mondiale , septembre, p 2013. p 10,11.

ما يحد من صفتهم القانونية في البلد .تنطبق هذه الحالة أيضا على من يعبر الحدود بطرق غير الرسمية أو من لم يتمكن من تجديد تأشرية إقامته[26].

هذا ومن جهة اخرى فإنه يتعين على اللاجئين المتواجدين في البلاد دفع مبلغ 200 دولار أميركي سنوياً لتجديد إقامتهم، كما يتعين عليهم توقيع تعهد بعدم العمل وتقديم عقد إيجار مصدق. و في ظل قلة فرص الحصول على المساعدات النقدية و غلاء المعيشة، فان العديد منهم أصبح يخشى من التوقيف أو الاحتجاز الأمر الذي جعلهم يرون في هذا البلد مركزا مؤقتا للعبور نحو الدول الأخرى[27].

هذه الأوضاع كانت سببا في استنزاف المدَّخرات وارتفاع مستويات المديونية و في اللجوء لاستراتيجيات التكيف الاقتصادي السلبية في الأحياء ذات التركيزات العالية من اللاجئين(عمالة الاطفال ، التسول ، العمل غير رسمي....) و هو ما اجبرهم على التحرك نحو اماكن اخرى.

3-2-4- وضعية اللاجئين السوريين في العراق.

العراق باعتبارها دولة مجاورة لسوريا فهي تستقبل أكثر من 225 ألف سوري معظمهم يتوجهون نحو إقليم كردستان العراق أي ما يمثل 97% من اللاجئين السوريين في العراق، بعد أن منعت الحكومة المركزية العراقية من دخول اللاجئين السوريين إلى أراضيها . وأكثر من 90% من اللاجئين السوريين في إقليم كردستان هم من السوريين الأكراد لتواجد نفس التوجهات العرقية والمذهبية ، ونتيجة للظروف الأمنية الصعبة في باقي الأقاليم [28].

نتيجة للوضع القانوني الغامض للاجئين السوريين بالعراق و في ظل تواجد العديد منهم في الأقاليم الكردية، فان هذه التجمعات يتم إدارتها من طرف نظام الحكم الكردي اعتمادا على إمكانياتها الذاتية و بعض المساعدات الإنسانية التي توفرها منظمات الأمم المتحدة موجهتا بشكل خاص نحو للتعليم و الصحة.

وقد أشارت التقارير أن نسبة كبيرة من اللاجئي بهذه المنطقة لا يمتلكون إلا القليل من القدرة على الوصول إلى نشاطات توليد الدخل إن أتيحت لهم أصلا، وحتى من لهم تلك القدرة ليس بمقدورهم تلبية جميع حاجات أسرهم.

---

[26]- **لبنان، تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة السورية**، البنك الدولي، التقرير رقم 81098-LB، سبتمبر 2013
http://tinyurl.com/WB-EconomicSocialImpact-Leb

[27]- **المرجع نفسه.**

[28]- **المرجع نفسه.**

الأمر الذي عجل بتحرك هؤلاء اللاجئين اتجاه الحدود التركية على أمل التوجه نحو أوروبا خاصة ألمانيا على اعتبار أن هناك جالية كردية كبيرة تقيم هناك[29].

فيما تتجه موجات أخرى من الحراك نحو بعض المناطق العربية على غرار مصر التي تستقبل 133 ألفا حيث

مصر في عهد الرئيس السابق عشرات آلاف السوريين من أبناء الطبقة الوسطى، نظرا إلى عدّة أسباب؛ أبرزها مساواتهم بالمصريين في التعليم والصحة، وتسهيلات الإقامة، والسماح لهم بالعمل ونقل أنشطتهم التجارية والصناعية، وانخفاض تكلفة المعيشة في مصر مقارنة بدول جوارٍ سورية[30]، فضلا عن 24 ألفا آخرين موزعين على مختلف دول شمال إفريقيا خاصة ليبيا باعتبارها منطقة عبور نحو أوروبا،و يشار أن معظمهم يعيشون في ظروف صعبة وتحت إقامة مشددة[31].

3- عوامل الحراك الديمغرافي للاجئين السوريين.

انطلاقا تحليل وضعية اللاجئين السوريين في الداخل و في دول الجوار، يمكننا الوقوف على أهم العوامل التي تتحكم في حركية اللاجئين بالداخل و نحو مختلف مناطق دول العالم بحثا على الاستقرار و الملاذ الآمن، حيث يتضح أن تطور حركة اللاجئين نحو الدول المجاورة مرت بثلاث مسارات زمنية مختلفة اختلفت معها نوعية العوامل المحددة لهذا الحراك وهي كما يلي:

3-1-المرحلة الأولى (بداية2011 -نهاية 2012).

وهي المرحلة التي شهدت الموجات الأولى من اللاجئين نحو دول الجوار بفعل التحول في نوع الصراع من الانتفاضة الشعبية إلى استخدام السلاح من طرف النظام وامتداده إلى أهم المدن السورية.

3-1-1- العامل الجغرافي و الأمني.

لقد كانا لكل من العامل الجغرافي و الأمني دوراً مهماً في تحديد واختيار الدولة التي يتم اللجوء إليها في بداية الأزمة باعتباره الخيار الوحيد أمام سكان هذه المناطق في انتظار انفراج الوضع، فباستطلاع أرقام المفوضية السامية للاجئين حول تجمعات اللاجئين في دول الجوار ودرجة التوتر في المناطق السورية، نجد أن أعداد كبيرة من اللاجئين أخذت تتدفق تدريجيا من المناطق الشمالية والشرقية بسوريا التي تشهد وضعا أمنيا متوترا و خطيرا وجهتهم كانت نحو تركيا والعراق، بينما نجد أن الجزء الأكبر من اللاجئين ممن نزحوا من

[29] - Crise Syrienne Opcit , p 03

[30]- اللجوء إلى أوروبا يحفزّه انعدام الأمل بحل الأزمة في سورية،مرجع سابق، ص01.

[31] - Au Liban, les réfugiés provenant de Syrie sont soumis à un statut juridique limité,,op cit ,p17.

المناطق الجنوبية والغربية كانت وجهتهم الأردن ولبنان. بالتالي فالعامل الأمني و الجغرافي يعتبر من بين المحددات المهمة في تحرك هؤلاء اللاجئين بحثا عن الأمن والاستقرار.

3-1-2-العامل المذهبي و العقائدي.

لعبت الأبعاد القومية والمذهبية دوراً مهماً في تحديد مسار تحرك اللاجئين، وذلك بسبب التسهيلات المقدمة من قبل هذه المناطق بفعل عامل اللغة والقرب الجغرافي والاستقرار وفرص العمل المتاحة لهم هناك، فالسوريون الشيعة و جهتهم المناطق اللبنانية بينما يتوجه السوريون الأكراد نحو الأقاليم الكردية العراقية حيث إن لعملية الانسجام مع الأهالي المحليين آنذاك كانت سهلة لوحدة اللغة و الثقافة و صلة القرابة. و هو بذلك يعتبر عاملا مهما شجع السوريون على خيار اللجوء إلى هذه المناطق.

3-2-المرحلة الثانية (بداية 2013 إلى نهاية 2014)

و هي المرحلة التي شهدت ارتفاع مذهل في عدد اللاجئين السوريين و فاق كل التصورات نحو الدول المجاورة نتيجة تصاعد القتال واشتداد الصراع بين المعارضة والنظام إضافة إلى الصعوبات التي أصبحت تواجها الدول المضيفة في مجال الاستيعاب و العناية بهؤلاء اللاجئين، هذه الأوضاع ساهمت فيها مجموعة من العوامل في تغير في طبيعة ونوع هذا الحراك لعل أهمها:

3-2-1- العامل النفسي (فقدان الأمل في العودة إلى سوريا).

بالتمعن في مختلف الأرقام و الإحصائيات يتبين أن الوضع داخل سوريا أصبح مأساوي ودون أي نهاية في الأفق، حيث الاقتصاد السوري أصبح ثقباً أسود و اختفاء شبه تام للبنية التحتية والثروات التي كانت تتمتع بها سوريا فيما سبق، فمدينة حلب التي كانت من اكبر المدن السورية وأقدمها و أنشطها اقتصاديا تم تدمير البنية التحتية لهذه المدينة بشكل شبه كامل، أنجر عنه تشريد و فرار غالبية سكان هذه المدينة الذي كان يناهز الـ 4.6 مليون نسمة وأغلبهم يحتشد على الحدود التركية، وهي توصف في نظر المراقبين على أنها اكبر المدن السورية التي دفعت فاتورة هذه الحرب المدمرة. كما أن اكبر مشكلة أصبحت تواجههم هي الحياة المملة الموجودة داخل المخيمات.

هذا الوضع اجبر السوريين في التحرك و البحث عن المناطق الأكثر أمنا في ظل اشتداد الحرب و تزايد الظروف المعيشية سوءاً، و بذلك نعتبره انه كان بمثابة السبب الرئيسي في هذا الحراك.

3-2-2-العامل المادي والتنظيمي (الظروف المعيشية الصعبة في الدول المجاورة.)

في ظل الحاجة إلى الرعاية الصحية و الدعم المادي و تراجع المساعدات النقدية في دول الجوار، وصعوبة العيش في تجمعات ومخيمات سكانية تفتقد لأدنى شروط الحياة و أصبحت مكتظة عن أخرها، وهو ما

يضطر العديد من هؤلاء اللاجئين إلى اعتماد استراتيجيات سلبية للبقاء على قيد الحياة "كالدفع بالأطفال للعمل والتسول من أجل البقاء و إعالة أسرهم" حيث يوجد ثلاث أرباع من الأطفال السوريين من أصل 1500 طفل يعيشون أو يعملون في شوارع لبنان بحسب الدراسة التي أجرتها منظمة اليونيسيف بالتعاون مع منظمة العمل الدولية و وزارة العمل اللبنانية[32]، بينما في الأردن يعتبر نصف أطفال اللاجئين السوريين المعيل الرئيسي في العائلة، فيما يعمل ثلاثة أرباع الأطفال السوريين في العراق لتأمين قوت عائلاتهم، ويحقق هؤلاء دخلا يوميا يتراوح ما بين 4 إلى 7 دولارات مقابل العمل لما يزيد عن ثماني ساعات لستة أيام في الأسبوع[33].

هذه الظاهرة لم يألفها الشعب السوري لكونه كان من بين شعوب المنطقة التي تمتع بمستوى اقتصادي مستقر وتكفل اجتماعي جيد، الذي تعتبر فيه خدمات التعليم و الصحة ذات قيمة عالية يحصلون عليها مجاناً في بلادهم، ونظر للظروف الصعبة التي يواجهها اللاجئون أصبحت لها تأثير مدمر على تعليمهم. ففي الأردن، يترك حوالي 20 % من الأطفال المدرسة للعمل. ولا يحصل حوالي 90 ألف سوري في سنّ الدراسة على التعليم الرسمي، ويحصل 30 ألف شخص من هؤلاء على التعليم غير الرسمي فيما يفوت الباقون تعليمهم[34].

هذه الظروف أجبرت العديد من اللاجئين على تفضيل المغامرة من البقاء حبيسي هذه الخيم.

3-2-3-العامل القانوني (الأنظمة القانونية المتعلقة بالعمل و الإقامة للاجئين في دول الجوار).

نظرا لاستمرار الحرب وتقلص فرص انفراج أزمة اللاجئين عملت دول الجوار على تشديد الإجراءات و القوانين لحماية مصالحها خاصة فيما تعلق بشروط الإقامة و الحصول على وظائف قانونية، حيث أصبحت دول مثل لبنان ومصر والأردن تعاني من تزايد المنافسة على الوظائف بفعل الأوضاع الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول، و هو ما جعل الوصول إلى سوق العمل الرسمي مشكلة عويصة تواجه اللاجئين، و أمام هذا الوضع ومن أجل استمرار إقامتهم داخل هذه الدول لم يجد هؤلاء من بد سوى ببيع ممتلكاتهم الثمينة و استنزاف جميع مدخراتهم، أو باللجوء للوظائف غير الرسمية مخاطرين بالتعرض للاستغلال والعمل في ظروف غير آمنة أو عدم قبض رواتبهم من أرباب عمل، و مواجهة العقوبات في حال تم اكتشاف عملهم

---

[32]- أطفال سوريا يتسولون في شوارع لبنان- تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة(اليونسيف) ،http://www.unicef.org

[33]- أيد صغيرة وعبء ثقيل- تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) ومنظمة "إنقاذ الطفل ، ماي 2015نظر في2016/04/15. http://www.unicef.org

[34] -Les défis, en matière de développement et de protection, que pose la crise des réfugiés syriens,,opcit,p09.

بصورة غير شرعية بإعادتهم إلى المخيمات وقد تصل إلى الترحيل إلى الحدود السورية، وهو ما جعل الكثير منهم يعيشون في ظروف يائسة ويصارعون لتسديد الإيجار وإعالة أسرهم وتلبية احتياجاتهم الأساسية.

هذه القيود جعلتهم محدودي الحرية ومضطرون للاستئذان من أجل الدخول من المخيمات والخروج منها، دفعت بالعديد من اللاجئين باتخاذ قرار بالتحرك نحو مناطق أخرى على أمل أن تجد ظروف وشروط أفضل من تلك التي كانت تعيش فيها.

3-2-4-العامل الإنساني (تراجع حجم المساعدات الإنسانية)

مقابل ذلك تواجه برامج المساعدة للاجئين و الدول المضيفة في المنطقة نقصاً دائماً في التمويل نتيجة الصعوبات الاقتصادية لهذه الدول و تزايد توافد أعداد اللاجئين نتيجة التنبؤات بطول أمد الأزمة، فخطة الاستجابة الإقليمية بحسب المفوضية السامية لدعم اللاجئين وتمكين المجتمعات المستضيفة لهم لعام 2015 ممولة بنسبة 41% فقط الأمر الذي تسبب بتخفيض المساعدات الغذائية لآلاف اللاجئين، بينما يتعين على من يحصلون عليها العيش على دخل مقداره 0.45-0.50 دولاراً أميركياً في اليوم. في حين لم تتسلم المفوضية سوى أقل من ربع مبلغ 5.5 مليارات دولار التي تقول إنها تحتاجه لمساعدة اللاجئين السوريين والدول التي تضيفهم نتيجة عدم وفاء العديد من الدول بالتزاماتها في دعم هذه الخطة[35].

ففي الأردن مثلا تسبب عجز التمويل بعدم تمكن اللاجئين من الوصول المجاني إلى الرعاية الصحية. نتيجة لذلك، يعيش 58.3 % من البالغين الذين يعانون من أمراض مزمنة دون أدوية أو خدمات صحية.

ولهذا فإن لتخفيض المساعدات الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي نتيجة عدم وفاء العديد من الدول بالتزاماتها في تمويل هذه البرامج كان بمثابة العامل الذي دفع اللاجئين إلى اتخاذ قرار التحرك نحو مناطق أخرى بحثا على فرص أفضل للعيش و الدعم المادي بالاعتماد على النفس.

3-3- المرحلة الثالثة (بداية 2015 إلى غاية مارس 2016)

3-3-1- العامل السياسي (تماطل المجتمع الدولي في إيجاد الحلول) .

بمرور خمس سنوات على الأزمة السورية إلا أن العالم كان بطيء في التفاعل معها نتيجة التقييم الخاطئ لأبعادها، وتنصل الدول الكبرى في تحمل مسؤوليتاها الأخلاقية اتجاه الشعب السوري مقابل انحيازها إلى أطراف الصراع بالتمويل و التدريب العسكري، و الإخفاقات المتكررة لمحاولات جمع أطراف النزاع على طاولة المفاوضات و الذي كان أخرها مؤتمر جنيف2، أدى إلى تعقد الأزمة وتزايدت مؤشرات استحالة حلها نتيجة تدخل أطراف متعددة، جعلت الأزمة تنتقل من حرب أهلية سورية إلى حرب بالوكالة تتصارع

[35] - Crise Syrienne Opcit , p05

فيها قوى خارجية متعددة، ما تسبب في انفلات الأمور وخروجها عن السيطرة و تزايد أعداد اللاجئين نتيجة فقدان الكثير منهم للثقة في جهود السياسيين في حل الأزمة، و هو ما غذى الشعور باليأس والقنوط بشأن المستقبل. ولهذا السبب تزايد حراك اللاجئين بحثا على مناطق آمنة خارج هذه الدول حيث سجلت عدة محاولات من طرف بعض اللاجئين للوصول إلى دول الاتحاد الأوروبي من بوابة الدول المتاخمة للحدود التركية صاحبتها مآسي إنسانية نتيجة الصور الصادمة التي أصبحت تنقلها يوميا تلفزيونات العالم وشبكات التواصل الاجتماعي نتيجة فقدان و موت العديد من الأشخاص غرقا أو بردا، خاصة منهم الأطفال في ظروف لم تشهدها الدول الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية، كانت بمثابة عامل اجبر دول العالم خاصة الأوروبية منها في التوجه نحو العمل على تحمل مسؤليته اتجاه هؤلاء اللاجئين بدل الاكتفاء بتقديم المساعدات الإنسانية وفقط، ومثال ذلك المبادرة الألمانية لإيواء مليون لاجئ من العائلات واتفاق الاتحاد الأوروبي على توزيع بعض اللاجئين دول الاتحاد .

4– تداعيات الحراك الديمغرافي للاجئين السوريين.

لقد كان لهذا الحراك الديمغرافي تداعيات سلبية وايجابية على الشعب السوري و الدول المستضيفة.

4–1– على مستوى اللاجئ السوري.

فبقدر ما تكون أثاره ايجابية على اللاجئ السوري من ناحية الاستقرار الأمني بتواجده بعيدا عن مناطق النزاع والحرب، فهي في نفس الوقت تشكل مصدر للقلق و الحيرة بفعل استمرار الأزمة و تقلص الأمل في العودة إلى الديار وطول الإقامة في المخيمات، وما تخلفه من أثار آنية و بعيدة على الصحة النفسية لهؤلاء اللاجئين ولعل أن نصيب الأطفال و الشباب المراهق سيكون هو الأكبر نتيجة عدم قدرتهم على التعبير عن معاناتهم وعدم التقبل. نتيجة تزايد و توالي الصدمات النفسية والاجتماعية حيث تعتبر الصدمة الآنية على الأطفال التي تأخذ أشكالاً متعددة من الاضطرابات السلوكية من أكثر الصدمات مشاهدة، كالقلق الشديد والخوف من المجهول وعدم الشعور بالأمان والتوتر المستمر والانعزال نتيجة المبيت في أحيان في العراء أو في المخيمات، تكون لدى الطفل شعورا بأنه مهدد دوماً بالخطر، وأن أسرته عاجزة عن حمايته. كما نشير إلى أثار صدمة ما بعد الحرب والتي ستترك آثارها النفسية ، و هو ما كشفت عنه دراسة تقييمية للصِّحة العقليَّة والاحتياجات النفسيَّة والاجتماعيَّة للمُهجَّرين السُّوريين في الأردن حول عينة تكونت من 8000 فرد خضعوا للتقييم تبين أن 15.1% يشعرون بالخوف الشديد، و28.4% يشعرون بالغضب الشديد لعدم امتلاكهم أي شيء يهدئ من روعهم، و26.3% يشعرون "باليأس إلى درجة أنهم لا يريدون الاستمرار في العيش،" ويشعر 18.8% منهم "أنهم غير قادرين على ممارسة النشاطات الأساسية

في حياتهم اليومية بسبب مشاعر الخوف والغضب والتعب وعدم الاهتمام واليأس أو الانزعاج التي تتملكهم[36] .

بينما على المستوى الاجتماعي فتعبر الصدمة البعيدة التي تعرف باضطرابات ما بعد الصدمة تلك الصور المؤلمة التي عايشها الطفل في الداخل مثل : فقدان شخص عزيز على الطفل كاستشهاد أحد الوالدين أو الأقارب، صدمة تدمير البيت أو المدرسة، وصدمة التعرض لنوع من أنواع الإساءة الجسدية أو الجنسية، وصدمة التعرض لإعاقة وفقدان أحد أعضاء أو حواس الجسم. فنجدها تصاحبه دوما و هي التساؤل الذي قد يشغله و يسعى للبحث عنه.

4-2- على مستوى الوطن

إن استمرار الحرب و الدمار الذي أصاب البنية التحتية لسوريا سيفقدها الكثير من قدراتها للعودة إلى ما كانت عليه وهو ما سيتعذر على العديد من اللاجئين في العودة إلى ديارهم و أن عودتهم مرهونة بتوقف الحرب والوصول إلى سلاما دائما وحجم الضرر الذي لحق بالمدن السورية ، فوفق تقرير الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للبنك الدولي فان التكلفة الاقتصادية للحرب في سوريا تراوحت بين 70 و80 مليار دولار،و أن أكثر المدن تضررا هي حلب وإدلب وحماة وحمص ودرعا واللاذقية خسائرها تتراوح بين 3.6 و4.5 مليار دولار، مبينا أن قطاع الإسكان هو الأكثر تضرر بنسبة 65%، و أن ثلث المرافق في قطاع الصحة لهذه المدن لحقت بها أضرار بالغة ومدمرة، وأن تكلفة هذه المنشآت المدمرة تتراوح بين 203 و248 مليون دولار.

أما في قطاع التعليم، فقد تضرر ما نسبته 14.8% من أصل 1417 منشأة تعليمية، تبلغ تكلفتها بين 101 و123 مليون دولار، كما تضررت نسبة 18% من إجمالي مدارس سوريا البالغ عددها 16 ألف مدرسة، وفي قطاعي المياه والطاقة، أشار التقرير أن 1.4 مليون سوري باتوا محرومين من المياه و الطاقة.

هذا الدمار الكبير جعل مجمل التقارير تشير إلى أن إعادة إعمار سوريا ستكون مكلفة التقارير ستحتاج العشرات من السنين و الملايير من الدولارات لإعادة بناء ما خربته الحرب، وهو ما أكده تقرير البنك العالمي حول الحرب في سوريا بأن إعادة أعمارها تتطلب تكلفة 180مليار دولار[37] .

---

[36] - La santé mentale des enfants et des adolescents réfugiés syriens, La crise syrienne, déplacement et protection ,Leah James, Annie Sovcik, Ferdinand Garoff et Reem Abbasi centre d études des refugies ,département international de développement, université d Oxford ,Grande Bretagne, septembre 2014 ,p42.

[37]- الآثار الاقتصادية للحرب والسلام: الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يناير 2016.
http://www.banquemondiale.org/

– ضياع الفئة الشبانية بفعل الهجرة، وإلى جانب تراجع في معدلات التعليم والتغطية الصحية باعتبارهما من مؤشرات السلامة للدول و استقرارها.

–تفكك الهوية السورية التي كانت تشكل قوة المجتمع السوري نتيجة ارتباط الصراع السوري بمختلف الأطياف التي تشكل النسيج الاجتماعي لهذا البلد.

– فقدان التواصل الأسري والاجتماعي بين المواطنين السوريين اللاجئين بالخارج و من بقوا بداخل سوريا.

– صعوبات في عملية إرجاع اللاجئين إلى بلدهم في حال انتهاء الحرب، خاصة و أن العديد منهم قد غادروا بلدهم بطرق غير رسمية، حيث تشير تقارير المفوضية السامية للاجئين أن أعداد كبيرة من السوريين اللاجئين غير مسجلين لديها.

4–3– على مستوى التركيبة الاجتماعية والاقتصادية .

– تراجع و اضمحلال الطبقة الوسطى في سوريا التي كانت تشكل قوتها، بحكم أن أكثر اللاجئين في دول المنطقة هم من المثقفين والجامعيين و أصحاب المال و الأعمال، وان بقاءهم في هذه الدول بات أكثر من أكيد.

–هشاشة الوضع الاجتماعي والاقتصادي للاجئين ساهم في تنامي الفكر المتطرف خاصة في المخيمات التي تشهد اكتظاظ كبير و الفئات الشبانية التي فضلت البقاء خارج هذه المخيمات، وهو ما يؤدي إلى نمو الحقد ورفض الأخر والتمرد على الوضع القائم.

– انتشار الاستراتيجيات السلبية بين اللاجئين (عمالة الأطفال، التسول، العمل غير رسمي، والهجرة غير الشرعية...).

– تراجع المستوى التعليمي و الثقافي نتيجة هجر من هم في سن الدراسة للتعليم و توقف الأنشطة الثقافية.

– تزايد العنف الأسري بين الأزواج و الأطفال نتيجة عدم قدرة الآباء توفير المستلزمات الضرورية للعيش، أوعند محاولة الدفع بأطفالهم للعمل أو التسول أو إجبار بناتهم على الزواج المبكر...الخ ، وهو ما يؤدي إلى هجر احد الوالدين للعائلة أو الطلاق.

4–4– على مستوى دول المنطقة.

لا يخفى على احد أن نظرة الدول المضيفة للاجئين بقدر ما تكون إنسانية فإنها في نفس الوقت تكتسي طابع المنفعة السياسية، من خلال دعم الحشد الدولي لمصلحتها و تزايد المساعدات و فرص التنمية المحلية لهذه البلدان.حيث تفيد مختلف التقارير الدولية أن هذه الدول استفدت من تواجد يد عاملة مؤهلة وانتقال

العديد من الورشات والمصانع السورية للعمل هناك، وهو ما ساهم في تنشيط التنمية بها و زيادة الحركة التجارية بينها وبين المناطق الأخرى، حيث يساهم اللاجئون في دعم الطلب على السلع الاستهلاكية، وزيادة المساعدات الخارجية وهو يعتبر الجانب الايجابي الذي تكون قد استفادة منه هذه الدول جراء تواجد هؤلاء اللاجئين.

في مقابل ذلك الكثير من دول الجوار أصبحت تعاني اقتصاديا و اجتماعيا و أمنيا بالرغم من الطابع الإنساني لهذه الأزمة، و هو ما صعب من عملية اندماج اللاجئين بها و ولد صراعات ونزاعات بين الأهالي و اللاجئين حول مصادر العمل و العيش والخدمات(نقل، تعليم، صحة، نفايات و إيواء ...الخ، خاصة في الأردن ولبنان نذكر من بين هذه الصعوبات الاقتصادية و الاجتماعية:

-تغيير التركيبة الديمغرافية لبعض الدول خاصة لبنان والعراق أصبح يشكل تحدياً لوحدتها وضغطاً سياسياً كبيراً.

- انخفاض أسعار أجور العمال خاصة في القطاعات غير الرسمية.

- ارتفاع أسعار السلع في الأسواق الموجودة في المدن الحدودية.

- زيادة الضغط على هذه الدول من حيث الموارد المالية والقدرة على تقديم الخدمات.

- صعوبة الحصول على الرعاية الصحية نسبة إلى بعض المواطنين المحليين،حيث أصبح أصعب منالاً وأكثر تكلفة.

- تزايد موجة الغضب لدى موطني هذه الدول و تنامي الخطاب المطالب بعدم السماح بدخول اللاجئين.

- تزايد معدلات البطالة خاصة في الأردن و لبنان، فحسب منظمة العمل الدولية انتقل معدلها في الأردن من 14.5%سنة 2011 إلى 22% سنة 2014[38] ، فيما تراجعت مستويات النمو الاقتصادي بـ2.9 خاصة في لبنان خلال المرحلة بين 2012 و2014 [39].

5- السبل الكفيلة لكبح الحَراك الديمغرافي للاجئين.

- ضرورة تسويق صورة ايجابية حول اللاجئين بعدم النظر على أنهم سبب مشاكل هذه الدول و أنهم يؤثرون سلبا في التنمية المحلية و الوطنية، بل يجب النظر إلى الجوانب الإيجابية و الترويج لها ومنع الانتهاكات والإساءات تجاههم .

[38] - Jordan's refugees crisis , Carnegie Endowment for International Peace, opcit,p12.
[39] - Lebanon :Economic and social impact assessment of the syrian conflict, opcit,p09.

-إعطاء الأولوية لإدماج المساعدات التنموية والإنسانية باعتبارها فرصة لدفع عجلة التنمية الوطنية تعود بالنفع على المجتمعات المضيفة واللاجئين على حدٍّ سواء.

- ينبغي على المجتمع الدولي التجاوب إيجابا مع دول الجوار في معالجة أزمة اللاجئين لتمكين هذه الدول من توثيق حرية الوصول إلى سبل العيش والتخفيف من احتمالات تعرّض اللاجئين إلى الأذى.

- ضرورة تولي دول الجوار دوراً قيادياً في الإنفاق على المشاريع التنموية وتحديث البنية التحتية واستحداث الوظائف بدل الاعتماد فقط على ما توفره الهيئات و المنظمات الإنسانية من مشاريع و مساعدات.

-إعادة تهيئة مراكز الإيواء و المخيمات بشكل مناسب و لائق بتوفير بيئة تعليمية و صحية وثقافية تحاكي خصوصيات اللاجئين المتواجدين بها.

- رقمنة وتسجيل جميع اللاجئين السوريين خاصة منهم متواجدين بداخل مدن دول الجوار في ظروف صعبة، كخطوة لإعادة تجميعهم وتوطينهم في مراكز الإيواء بما يضمن لهم الوصول إلى الخدمات بيسر، و بحافظ على حقهم في العودة إلى وطنهم.

خلاصة

إن استمرار فشل المجتمع الدولي في معالجة قضية اللاجئين السوريين وفي تحمل مسؤوليته القانونية والأخلاقية، سيزيد من ديناميكية هذا الحراك الديموغرافي وتزايده يجعل من بوادر الحل شبه مستحيلة و يقلص بذلك الطرق والسبل الآمنة و القانونية لعشرات الآلاف من السوريين في الوصول إلى الحدود الأوروبية،بسبب أزمة طال وما الصور و التقارير اليومية التي تتناقلها وسائل الإعلام العالمية عن الحالات المروعة لوفاة العديد من النساء والأطفال والرجال في رحلتهم المحفوفة بالمخاطر بمثابة دليل على درجة الغبن واليأس الذي جعلت هؤلاء اللاجئون القبول بخيار التحرك و المغامرة مقابل الحياة الصعبة التي يحيونها في هذه البلدان.

وعليه فالإجابة على السؤال المتعلق فيما إذا كان هذا الحراك الديمغرافي للاجئين السوريين خيار أم إجبار؟ نقول أن هذا الحراك قد بدأ كخيار هدفه البحث عن مكان أمن حكمته عوامل و ظروف محددة، ولكنه سرعان ما تحول إلى إجبار بفعل الظروف الصعبة والمشاكل التي أصبح يعيشها هؤلاء اللاجئون في دول الجوار.

المراجع

Madde I.

1-أطفال سوريا يتسولون في شوارع لبنان- تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة(اليونسيف)

http://www.unicef.org

2- أيد صغيرة وعبء ثقيل -تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) ومنظمة "إنقاذ الطفل"، ماي 2015 . http://www.unicef.org

3- التغيرات السكانية في الجزائر ، مريبعي السعيد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

4- تقرير حول أسباب تحرك السوريين من الدول المجاورة إلى أوروبا،أمين عوض ،نظر في 25/09/2016 http://www.unhcr-arabic.org

5- تقرير حول الحرب في سوريا، محمد مراح، القبس، جريدة يومية ، الكويت، 2016/02/11 .

Madde II. 6- حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية ، جوى مصطفى حساوي ، المنهل، بيروت، 2008 .

Madde III. 7- قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية:الشامل،عالم الكتب السعودية،1999.

8- *لبنان، تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة السورية*، البنك الدولي، التقرير رقم -81098 LB، سبتمبر 2013 http://tinyurl.com/WB-EconomicSocialImpact-Leb .

9- الآثار الاقتصادية للحرب والسلام .الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يناير 2016: http://www.banquemondiale.org/

9- الموسوعة العربية، الفلسفة و علم الاجتماع و العقائد، المجلد الثالث عشر، نظر في 2016/03/16. http://www.arab/-ency.com

10- نازحون أو لاجئون؟ عبد الفتاح خطاب، اللواء السياسي، يومية سياسية عربية ،لبنان،عدد 11753 ، 7جوان 2012.

11-A Review of the Response to Syrian Refugees in Jordan Coping With The Crisis, Musa Shteiwi , Jonathan Walsh &Christin Klassen ,Center for Strategic Studies 2014, jordan ,october2014.

12- Alexandra Francis, Jordan's refugees crisis , Carnegie Endowment for International Peace, Washington,USA,september2015.

13- Au Liban, les réfugiés provenant de Syrie sont soumis à un statut juridique limité , Dalia Aranki and Olivia Kalis, département international de développement, université d Oxford ,Grande Bretagne, septembre 2014.

14- Commission européenne ,aide humanitaire et protection civile, Turquie :crise des refugiés , http://ec.europa.eu/echo mars2016 consulté le 15/04/2016.

15- Exode des refugiés syriens - compte rendue de la conférence du 20juin 2014 à l'institut du monde arabe ,Ines Zebdi, *Paris 26/07/2014.*
http://www.lesclesdumoyenorient.fr/consulté le 02/04/2016

Madde IV. 16- Les défis, en matière de développement et de protection, que pose la crise des réfugiés syriens**,** Roger Zetter et Héloïse Ruaudel, La crise syrienne, déplacement et protection centre d études des refugies ,département international de développement, université d Oxford ,Grande Bretagne, septembre 2014.

Madde V.

17- Résumé analytique, Lebanon :Economic and social impact assessment of the syrian conflict , Banque mondiale , septembre 2013.